



المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤

الالتزامات المترتبة على بروتوكول الكويز

الجانب الأمريكي:

- يلتزم بالسماح للمنتجات المصرية، التي تستوفي شروط قواعد المنشأ المتفق عليها، بالنفوذ للسوق الأمريكية بدون تعريف جمركية أو أية قيود جمركية
- هذا الالتزام غير محدد المدة

الجانب المصري:

- لا يقدم أية التزامات في المقابل
- لا يترتب على هذا البروتوكول أى تعديل فى أراضي الدولة أو فى حقوق السيادة، كما لا يحمل خزانة الدولة أية نفقات غير واردة بالموازنة
- لا يستحدث أى جديد بالنسبة للعلاقات التجارية المصرية، حيث بلغ حجم التجارة بين مصر وإسرائيل عام ٢٠٠٢ نحو ٥٠ مليون دولار أمريكى (٢٦ للصادرات، و٢٤ للواردات)

طبيعة المعاملة التفضيلية

- تتمثل هذه المعاملة التفضيلية فى حرية النفاذ الفورى لجميع المنتجات المصنعة بهذه المناطق إلى السوق الأمريكية دون تعريف جمركية، أو حصص كمية أو غيرها من القيود. طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم النسبة المتفق عليها من المدخلات الإسرائيلية.

- لا تلتزم مصر فى المقابل بمنح مزايا تفضيلية للمنتجات الأمريكية للنفاذ للسوق المصرية

- قواعد المنشأ: ٣٥٪ من قيمة المنتج يتم تصنيعها محليا، على أن تتضمن ١١,٧٪ مدخلات إسرائيلية

- المستفيدون: جميع المنتجات المصنعة بالمناطق الصناعية المؤهلة سواء كانت مصانع قطاع الأعمال العام أو الخاص، وسواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم

كيف تم تحديد المناطق الصناعية المؤهلة؟

- تم تحديد ثلاث مناطق جغرافية كبرى، تضم سبع مناطق صناعية مؤهلة: منطقة القاهرة الكبرى: وتضم العاشر من رمضان، و١٥ مايو، وشبرا الخيمة، ومدينة نصر الصناعية، والبدرشين
- منطقة الإسكندرية الكبرى: وتضم برج العرب والعامرية، والإسكندرية
- منطقة القناة: وتضم مدينة بورسعيد الصناعية
- اعتمدت الحكومة على ثلاثة معايير فى اختيار المناطق الصناعية المؤهلة:
- حجم الصادرات الفعلية للسوق الأمريكية
- إمكانات التوسع فى التصدير مستقبليا
- عدد العمال فى كل منطقة صناعية